التدوير الوظيفي.. هل ينجح في إيجاد إدارة عامة حديثة ومتقدمة؟

يعتبر التدوير الوظيفي احد الأساليب الإدارية الحديثة التي يتم تطبيقها في العديد من الدول والمنظمات لما من شأنه تطوير وتحسين النظام الإداري في بلادنا ورفده بالخبرات والمهارات القيادية الإدارية الجديدة القادرة على التجديد والإبداع .. ومن هذا المنطلق وافقت حكومة الإنقاذ الوطني مطلع الشهر الجاري على الإجراءات الخاصة بإنفاذ قانون التدوير الوظيفي رقم ٣١ لعام ٢٠٠٩م .. إذا ما هو التدوير الوظيفي وما أهميته، والمقترحات التي يمكن أن تسهم في نجاح هذه التجربة.

تحقيق / منصور شايع

● يهدف قانون التدوير الوظيفي ولائحته التنفيذية إلى تعزيز قدرات القيادات الإدارية للموظفين، وكذا مساعدة الموظفين ووحدة الخدمة العامة للخروج من دائرة الركود ومقاومة التغيير الناجم عن الاعتقاد بأن الوظيفة ملك للموظف، يمكن تعريف التدوير الوظيفة بشكل مختصر ومبسط "على انه نقل الموظف من عمل إلى آخر بشكل دوري، سواء تم هذا النقل في إطار المركز الرئيسي للمنظمة التي ينتمي إليها الموظف أو إلى أحد فروعها أو إلى منظمة أخرى جديدة".

وينصح الدكتور محمد المقبلي أستاذ الإدارة بالمعهد الوطني للعلوم الإدارية بتطبيق أسلوب التدوير الوظيفي لماله من آثار إيجابية على العاملين والإنتاجية وتحسين مستوى الأداء في الهيئات والمؤسسات المختلفة، ذلك أن استمرار الموظف في منصبه لفترة طويلة بدون نقله إلى وظيفة أخرى قد يؤدي إلى تقادم مهاراته ويقلل من دافعيته للعمل ويصيبه بالملل نتيجة تكراره لتأدية العمل الروتيني اليومي، بل قد يصل الأمر بالموظف إذا ما طالت فترة بقائه في منصبه الوظيفي إلى مرحلة خطيرة يسميها البعض حالة الاحتراق الوظيفي- يصاب عندها بفقدان الرغبة في العمل وتدني الإنتاجية والتبلد والتكلس وعدم القدرة على العطاء والإبداع، وبالتالي فان العمل بنظام التدوير الوظيفي من شانه أن يعمل على الحد من وصول الموظف إلى هذه المرحلة الخطيرة، كونه يسهم في توفير بيئة عمل ايجابية للموظفين تتسم بالتجديد والتشويق وتشجع الموظفين على التنافس والتميز وإخراج القدرات الكامنة، ويعتبر التدوير الوظيفي أداة تدريبية مناسبة لزيادة قدرات ومهارات الموظفين، كما يعتبره البعض أسلوب ذكي للاستثمار في أهم عنصر إنتاجي هو عنصر الموارد البشرية، حيث يستخدم هذا الأسلوب من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات التي تسعى إلى استثمار الخبرات والإبداع والابتكار، كونه يكشف للمسئولين في المؤسسة الفروق الفردية للموظفين بما في ذلك المبدعين والمبتكرين والموهوبين، كما ان العمل بأسلوب التدوير الوظيفي من شانه ان يعزز من عملية الرقابة ويتيح الفرصة لاكتشاف بعض المخالفات التي قد تحدث من قبل الموظفين. إلى هذه المرحلة الخطيرة، كونه يسهم في توفير بيئة عمل ايجابية للموظفين تتسم بالتجديد والتشويق وتشجع الموظفين على التنافس والتميز وإخراج القدرات الكامنة.

د.المقبلي: توفير بيئة عمل ايجابية للموظفين تتسم بالتجديد والتشويق وتشجع الموظفين على التنافس والتميز وإخراج القدرات الكامنة

تطوير الأداء

واعتبر الدكتور / المقبلي أن التدوير الوظيفي أداة تدريبية مناسبة لزيادة قدرات ومهارات الموظفين، كما يعتبره البعض أسلوب ذكي للاستثمار في أهم عنصر إنتاجي هو عنصر الموارد البشرية، حيث يستخدم هذا الأسلوب من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات التي تسعى إلى استثمار الخبرات والإبداع والابتكار، كونه يكشف للمسئولين في المؤسسة الفروق الفردية للموظفين بما في ذلك المبدعين والمبتكرين والموهوبين، كما ان العمل بأسلوب التدوير الوظيفي من شانه أن يعزز من عملية الرقابة ويتيح الفرصة لاكتشاف بعض المخالفات التي قد تحدث من قبل الموظفين. كما سينعكس على تطوير مستوى الأداء الإداري في مختلف وحدات الخدمة العامة، وهذا بدوره سيسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى جودة الخدمات العامة التي تقدمها هذه الوحدات، وهو ما يعني في النهاية استغلال الموارد الاقتصادية (المادية والبشرية) المتاحة للدولة بشكل أفضل وتحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة.

عدم استقرار

وللدكتور محمد عبد الرشيد علي أستاذ الإدارة المساعد جامعة عدن رأياً آخر حيث يقول إذا كان معروفا لدى المتخصصين في هذا المجال أن حركة انتقال العمالة من وظيفة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى وتحديدا من القيادات الإدارية والفنية فإن تسارع هذا الانتقال يمثل واحدا من أكبر المخاطر التي تنتج عدم استقرار الحركة وتطور أداء أية منظمة حكومية أو غيرها، كما أن تزايد هذه الحركة أي حركة الانتقال من وإلى يضعف الخبرة لدى هذا النفر من الأفراد أو ذاك في الوقت الذي يعد معها المكتسب من الخبرة العملية واحدا من أهم معايير الاختيار لشغل هذه الوظيفة الإدارية أو تلك .

نزوع سياسي

معتبرا أن دواعي البت في هذا الموضوع وقوننته إنما نتاج لنزوع سياسي وليس إداري وقد يبرر أصحاب هذا النزوع دوافعهم نحو ذلك باحتكار الوظيفة القيادية العامة والتحكم بمقدراتها وما يرتبط بها من مسئوليات واقتصاد منافعها على فئة اجتماعية دون غيرها مما يؤدي إلى فساد في أداء الوظيفة العامة من قبل القائمين عليها وهو ما يتطلب إصلاحا عاجلا لما يعكسه ذلك من تأثير على حقوق الناس ومصالحهم.

ويشير الدكتور عبد الرشيد أنه إذا تم القبول بهذا علينا أن نؤكد أن الفساد منظومة قانونية وثقافية واجتماعية بدأت بالنخبة واستشرف في كل مفاصل الجهاز الإداري للدولة وهذا يتطلب إصلاحا ثقافيا واجتماعيا من خلال تعزيز منظومة الثقافة الاجتماعية بمنظومة القيم الإيجابية والتعديل القانوني وزيادة الشفافية وتسهيل منظومة الإجراءات داخل الأجهزة الإدارية الحكومية وتفويض السلطة وضبط المدخلات المالية للأجهزة والمؤسسات والوزارات وتعزيز الرقابة على استخداماتها، بل وتحويلها كجزء من الإيرادات العامة، وتعزيز دور القضاء الإداري والبت في قضايا الفساد المعلقة وغيرها من المناشط التي تحد من ظاهرة الفساد إلى أقصى حد ممكن.

عوامل نجاح

ومن أجل نجاح هذه التجربة اقترح الدكتور المقبلي عمل التهيئة المناسبة للتطبيق، وخاصة إذا ما علمنا أن نظام التدوير الوظيفي قد يواجه بالمقاومة من قبل البعض لسبب أو لآخر، وبالتالي ولضمان نجاح تطبيق هذا النظام ينبغي على الجهات المعنية بالتطبيق والقيام بالتهيئة المناسبة للتطبيق وإقناع المعارضين بأهمية وفوائد التدوير الوظيفي على مستوى الفرد وعلى مستوى المنظمة، كذلك يجب أن نأخذ في الحسبان أن العمل بنظام التدوير الوظيفي يترتب عليه تغيير لوظائف القيادات الإدارية والموظفين ولاشك أن هذا التغيير يتطلب تهيئة مناسبة من خلال تدريب هذه القيادات والموظفين على قدرات ومهارات جديدة وبما يتناسب مع وظائفهم الجديدة ووضع الآليات والسياسات المناسبة للتطبيق، بحيث تتم عملية التدوير للقيادات الإدارية والموظفين، على أساس معايير الكفاءة والنزاهة والتخصص والخبرة ونتائج تقييم الأداء، بعيداً عن أي استثناءات أو محسوبيات، والعمل على وضع ضوابط وإجراءات عقابية رادعة ضد كل من يخالف هذه المعايير، أو يحاول استغلال صدور قانون التدوير الوظيفي وتطبيقه بشكل انتقائي أو تعسفي سواء لاعتبارات شخصية أو حزبية أو غيرها، كما يفضل أن تتم عملية التدوير في الوظائف المتشابهة نسبياً- في المهام والمسؤوليات و ربط خطة التدوير (الحالية) بالخطط المستقبلية وبالخطط المتعلقة بتحديد الاحتياجات من الموارد البشرية والقيام بعمل تقييم مستمر لنتائج تطبيق نظام التدوير الوظيفي لمعرفة مدى انعكاسات هذه النتائج سواء على الموظفين أو على وحدات الجهاز الإداري للدولة ومعالجة أي سلبيات أو انحرافات قد تنجم والعمل على معالجتها أولا بأول.

شمسان: استكمال الصياغة النهائية لمشروع اللائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي في أبريل المقبل

معايير دقيقة

وطالب الدكتور عبد الرشيد أستاذ الإدارة المساعد جامعة عدن بوضع معايير دقيقة وواضحة لشغل الوظيفة القيادية سواء كانت هذه علمية أو عملية (خبرة) شخصية أو أخلاقية، ويتم المفاضلة بين هؤلاء وفق نوع من الشفافية والعلنية على أن يكون ذلك معلنا ببداياته ونتائجه على مستوى الوزارة أو المؤسسة والمصالح العامة مع إعطاء الحق للمظلوم بالتظلم أمام القضاء الإداري الذي يجب أن يتمتع بصلاحيات إخضاع الجهات الحكومية لإحكامه . وضرورة الفصل بين الوظائف السياسية والوظائف العامة وتحديد قواعد شغل الوظائف العامة والمحاسبة القضائية والقانونية لكل من يخضعها للوظائف السياسية، واعتبار إيرادات كل الجهات الحكومية إيرادات عامة تذهب إلى الموازنة العامة للدولة وتحديد النفقات والنثريات الخاصة بالقيادة وفق لائحة يقرها مجلس الوزراء، إلى جانب إصلاح الأجور لجميع العاملين بما يكفل لهم ولأسرهم حياة كريمة وضبط الدخول الثانوية التي يحصل عليها القيادة من الإيرادات الخاصة بمؤسساتهم .

وقال في اعتقادي إذا استطعنا القيام بذلك سيحل موضوع التدوير الوظيفي بدون نوازع وستكون النتائج مرضية للجميع.

الحكم الرشيد

وتوقع الأخ نبيل عبده شمسان وزير الخدمة المدنية والتأمينات استكمال الصياغة النهائية لمشروع اللائحة التنفيذية لقانون التدوير الوظيفي رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٩م، في شهر أبريل المقبل ليتم عرضها على مجلس الوزراء لمناقشتها وإقرارها . و أن اللجنة المشكلة لهذا الغرض تعكف حاليا على وضع اللائحة المذكورة، بحيث يتم إنفاذ قانون التدوير الوظيفي على ضوئها، تنفيذاً لتوصيات مجلس النواب عند إقراره للبرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني، بهدف تطوير الأداء وتعزيز قدرات القيادات الإدارية للموظفين، وكذا مساعدة الموظف ووحدة الخدمة العامة للخروج من دائرة الركود ومقاومة التغيير الناجم عن الاعتقاد بأن الوظيفة ملك للموظف. وأن المدد المحددة لشغل الوظائف العامة الواردة في قانون التدوير الوظيفي ستحسب من تاريخ تعيين الموظفين المعنيين، وليس من تاريخ بدء نفاذ القانون.

لافتا إلى أن العمل جار كذلك من قبل وزارتي الخدمة المدنية والشؤون القانونية لوضع مدونة مبادئ الحكم الرشيد وآلية أعمالها وفقا للمبادئ المتعارف عليها دولياً في هذا المجال، وتوقع تقديم المدونة إلى مجلس الوزراء في المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية التي تبدأ عقب الانتخابات الرئاسية المبكرة المقرر إجراؤها في ٢١ فبراير المقبل.

د.عبد الرشيد: تسارع الانتقال يمثل واحدا من أكبر المخاطر التي تنتج عدم استقرار الحركة وتطور أداء أية منظمة حكومية

رأي اقتصادي

البيئة الاستثمارية والرساميل

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

● ليس بخاف على واضعي السياسة الاقتصادية في بلادنا أن هناك رساميل خارج الوطن تقدر بمئات الملايين من الدولارات واليورو والجنيه الاسترليني واليوان الصيني والفرنك السويسري والين الياباني معظمها أصول نقدية أو شبه نقدية كسندات وأسهم وصكوك وعقارية ومشاريع ومصانع وأجزم من هذا المنبر وبحكم خبرتي المالية والمصرفية والاقتصادية الممتدة إلى أربعة وثلاثين عاماً أن استعادة الرساميل من خارج محدودة جداً، فمن أجل إعادة هذه الرساميل واستثمارها داخل الوطن يتوجب على بلادنا تهيئة البيئة الاستثمارية السليمة والمناسبة وذلك من خلال تطوير وتحديث القوانين الواضحة وتقديم المزيد من الاعفاءات والحماية والامتيازات المجزية وتوفير العمالة المتدربة تدريباً جيداً بحيث تتماشى مع احتياجات الاستثمار والمستثمرين وأن تتمتع بلادنا اليمن بالمزيد من المصداقية والشفافية في توفير الفرص الاستثمارية لأن الحكومات والبلدان والقيادات التي تتمتع بالمصداقية والوضوح في رؤيتها للمناخ الاستثماري يشعر فيها المستثمر بالأمان عندما تتميز بتلك الصفات.

ومما تقدم فإنه عند توفير بيئة استثمارية جيدة وجاذبة لتلك الرساميل يتوجب على بلادنا العمل على توفير المزيد من المؤسسات المالية والمصرفية سواءً كانت خاصة أو مختلطة بحيث تلعب دوراً كبيراً في استقطاب الاستثمارات والرساميل الوطنية لأن أي نظام مصرفي ومالي متطور وحديث يشكل دعامة لدفع الاقتصاد والتنمية إلى الأمام ويعجل في إعادة واستقطاب الأموال المهاجرة إلى جانب ذلك فإن بلادنا بحاجة إلى سوق مالية وسوق رأسمال وأصول وأسهم وسندات وصكوك متطورة وتطور بحسب الزمان والمكان والمتغيرات.

خلال العام الماضي

٥,٤ مليار ريال تكلفة المشاريع المعتمدة لمحافظة حجة

■ حجة/سبأ

أقر اجتماع عقد أمس بمحافظة حجة برئاسة أمين عام المجلس المحلي أمين القدمي الإجراءات اللازمة لإعادة واستكمال مشاريع السلطة المحلية المعتمدة ضمن موازنة العام الماضي ٢٠١١م.

واستمع الاجتماع إلى تقرير الوحدة الهندسية حول إجمالي عدد تلك المشاريع البالغة ٥٣٥مشروعاً بتكلفة ٥مليارات و٤٠٤ملايين٦٦٠ الف ريال وبلغت نسبة الإنجاز فيها ٣٣٪.

واستعرض الاجتماع الذي ضم وكيلا المحافظة فهد دهشوش وعبدالعزيز الغادر ومدير الأمن مجاهد الحزورة ومدراء عموم المديريات المواضيع المطروحة بشأن تعزيز المهام والاختصاصات وتنمية الموارد المالية ، وكذا الجهود التكاملية لتجاوز آثار الأزمة ومعالجة انعكاساتها على واقع الخدمات والسلم الاجتماعي.

وأكد الاجتماع ضرورة أن تضطلع كل الجهات الحكومية والمحلية والشعبية بدورها المسؤول تجاه إنجاح العملية الانتخابية الرئاسية المبكرة المقرر إجراءها خلال الـ٢١ من فبراير القادم.

وفي الاجتماع شدد الأمين العام على أهمية الارتقاء بالوعي المجتمعي تجاه المهام الوطنية وفي مقدمتها التفاعل مع مجريات الانتخابات القادمة والمساهمة لإنجاحها وفق البرامج المتبعة والخطط المرسومة.

مناقشة أوضاع الدوائر الجمركية بمحافظة حضرموت

المكلا/ سبأ

● ناقش لقاء عقد أمس بمدينة المكلا برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني عدداً من القضايا المتعلقة بأوضاع الدوائر الجمركية في المحافظة ومطار المكلا الدولي وجمرك ميناء المكلا والإجراءات الكفيلة بتحسين مستوى الأداء فيها.

وتطرق اللقاء الذي ضم مسئولي الدوائر الجمركية بالمحافظة وبحضور وكيل مصلحة الجمارك لشؤون المنطقة الغربية عبد الجبار سعد والوكيل المساعد لشؤون الضابطة الجمركية الدكتور عبدالرزاق المراني، إلى قضايا وحقوق العاملين في تلك الدوائر والوقوف أمام الملاحظات التي يطرحها التجار والمتعاملون مع دوائر الجمارك بالمحافظة.

من جانب آخر اطلع المحافظ الديني أمس بالمكلا على أنشطة فرع صندوق المعاقين واتحاد جمعيات المعاقين في حضرموت .. مؤكداً حرص السلطة المحلية على تقديم مختلف اوجه الدعم والتسهيلات لخدمة شريحة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

تصدير أكثر من ألف طن من المنتجات الوطنية عبر ميناء عدن

■ ،، عدن/سبأ

صدرت عبر بميناء عدن أمس ألف و٣٢٧ طنا من المنتجات الوطنية شملت نخالة القمح والأسماك والحلويات والبسكويت والعطور والبن والصابون والجلود والألبان السائلة إلى عدد من البلدان العربية والأجنبية.وأفادت إحصائية النشاط الملاحي لميناء عدن لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن شحنة نخالة القمح البالغة الف طن صدرت إلى مدينة الإسكندرية المصرية فيما صدرت شحنة الأسماك البالغة ٢٠٠ طن إلى كل من ماليزيا ولبنان وبانكوك وفرنسا وهونج كونج.

في حين صدرت شحنة الحلويات والبسكويت والسمن والصابون البالغة ١٠٠ طن إلى جيبوتي وشحنة الجلود البالغة ٧ أطنان إلى إيطاليا والألبان السائلة البالغة ١٠ اطنان إلى إمارة دبي إضافة إلى شحنة العطور البالغة ١٠ أطنان إلى أبو ظبي .وكانت سفينة الحاويات تاجر سنجر الأمريكية أبحرت اليوم من ميناء الحاويات بعد أن افرغت نحو ٢١٧ حاوية بضائع واردات متنوعة،وأقلت البضائع المذكورة.

عقد ندوة حول النظام المحاسبي للمنظمات غير الربحية غداً بصنعاء

صنعاء/سبأ

تنظم مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والتنمية البشرية غدا بصنعاء ندوة الحلول والأنظمة والخدمات الفنية التي ستطلقها المؤسسة خلال العام الجاري مجانا للمنظمات المجتمع المدني غير الربحية بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية والعمل.

وأوضح رئيس المؤسسة المهندس سمير محمد البروي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المؤسسة ستطلق خلال الندوة النظام المحاسبي الخاص بإدارة المشاريع والموازنات والحسابات للمنظمات غير الربحية والذي أعده طاقم المبرمجين التابع للمؤسسة.

ولفت البروي إلى أن الندوة تستهدف مدراء المؤسسات غير الربحية ومسئولي الحسابات والمشاريع في تلك المؤسسات.

خبراء: اليمن تمتلك ثروة معدنية متنوعة وواعدة

■ ،،كتب/محمد راجح

دعاء خبراء اقتصاد إلى ضرورة استغلال الإمكانيات الهائلة لقطاع المعادن وتنمية الصناعات الاستخراجية للدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية.

مؤكدين أهمية الثروات الطبيعية والاستخراجية التي تمتلكها بلادنا والتي التركيز على تنميتها بشكل امثل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلال الفرص الاستثمارية التي يتمتع بها هذا القطاع الواعد.

وتمتلك اليمن ثروة معدنية متنوعة ومتعددة وفرصاً استثمارية مغرية في هذا المجال الذي يحتاج للمزيد من الدعم والاهتمام الحكومي، وكذا تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لاستغلاله بشكل اقتصادي وتنموي أمثل.

ويتطلب قطاع الصناعات الاستخراجية تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية والخدمية وإيجاد مصادر تمويل متنوعة لاستغلال واستثمار هذه الثروة الواعدة.

ويتمثل المدخل الأساسي لتنمية هذا القطاع في التأكد من وجود الاحتياطيات المناسبة من الخامات المعدنية واقتصاديات الانتفاع منها.

وتهدف استراتيجية قطاع الثروة المعدنية إلى تعزيز تنمية واستغلال الثروات المعدنية وتحقيق عوائد مناسبة للاقتصاد الوطني من الأنشطة التعدينية والمساهمة في التخفيف من الفقر والبطالة.

ويحتاج هذا القطاع لإيجاد مشاريع حيوية في مجال البنية التحتية مثل إنشاء سكك حديدية وموانئ خاصة بالصناعات التعدينية لأهمية النقل في نجاح المشاريع الاستثمارية في هذا الجانب، ولكون مسألة النقل من أهم العوامل المؤثرة على تطوير واستثمار الموارد المعدنية ولأهميتها كوسائل ضرورية لنقل الخامات من مناطق وجودها إلى نقاط التصنيع والإنتاج والأسواق الاستهلاكية.. بالإضافة إلى إنشاء مناطق صناعية والدور الذي يمكن أن تقوم به في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين بهذه الصناعة وتوفير أحدث الأساليب الإنتاجية والتسويقية لتحقيق الاستغلال الاقتصادي المناسب ورفع القيمة المضافة.

ونفذّت هيئة المساحة الجيولوجية مشروعاً هاماً في هذا الخصوص يتمثل في تطوير الصناعات التعدينية في اليمن وكمرحلة أولى في نطاق محافظات الجوف ومارب وشبوة وأوصت الهيئة بضرورة إنشاء خط سكة حديد لربط مواقع الثروات المعدنية في ذلك النطاق الذي يتميز بتواجد العديد من الموارد المعدنية.

وشهد قطاع الصناعات الاستخراجية خلال الخمس السنوات الماضية تطورات ملموسة على صعيد البناء المؤسسي والنشاط الاستثماري ويعد إصدار القانون الجديد للمناجم والمحاجر من أهم التطورات التي أحدثت نقلة نوعية في هذا القطاع الحيوي، حيث يسمح القانون الجديد بإسهام القطاع الخاص في الاستثمارات بمجال التعدين والتنقيب والاستكشافات وتحديد نماذج التعدين المختلفة.

وطبقاً لتقرير رسمي فقد حقق قطاع الصناعات الاستخراجية نمواً بمتوسط سنوي بلغ ٦,٢٪.

ويحتاج ذلك إلى تحقيق نمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية عدا النفط والغاز بمعدل سنوي يصل إلى ما يقرب من ٧,٨٪.

ويعاني هذا القطاع الواعد العديد من التحديات أهمها عدم ملاءمة الأطر التشريعية والقانونية لتنظيم عمل القطاع وتعدد الجهات المصدرة لتراخيص مزاولة النشاط والوضع الأمني وعدم وضوح حقوق ملكية الأراضي وكذا ضعف البُنى التحتية، بالإضافة إلى استخدام الوسائل القديمة في استخراج الخامات وندرة القوى العاملة الماهرة في هذا القطاع.

وتتضمن الخطط التطويرية لهذا القطاع العديد من الإجراءات اهمها استكمال البناء التشريعي والمؤسسي لقطاع الثروة المعدنية وبناء قدرات العمالة الوطنية في الجهات المعنية بهذا القطاع إلى جانب تطوير المعرفة الجيولوجية والتقنية والاقتصادية حول الثروة المعدنية وفرص استثمارها وإنشاء قاعدة للمعلومات والبيانات الجيولوجية.. بالإضافة إلى دراسة المخاطر الجيولوجية والبيئية وتخفيف آثارها وإقامة البنية الأساسية اللازمة لاستغلال الثروات المعدنية وخاصة في المناطق الواعدة وتشجيع القطاع الخاص لاستغلال الفرص المتاحة في قطاع التعدين.

ويُعتبر قطاع الثروة المعدنية والصناعات الاستخراجية من أهم القطاعات الواعدة، حيث تظهر الدراسات الجيولوجية توفُّر العديد من المعادن والخامات الطبيعية المختلفة والتي ما زال أغلبها مدفوناً في باطن الأرض ولم يتم وضعه موضع الاستغلال لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العائدات في مواقع وجود هذه الخامات نتيجة للعديد من المقومات القائمة في هذا الخصوص.